

بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تدين فيه قرار وزير الدفاع الإسرائيلي، نفتالي بينت، بناء ٢٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في مستعمرة "افرات"، وعوده المشؤومة ببناء وحدات استيطانية جديدة في الضفة الغربية، خاصة في محيط القدس المحتلة، وتطالب المحكمة الجنائية الدولية سرعة فتح تحقيق رسمي في جرائم الاحتلال ومحاسبة المسؤولين الإسرائيليين المتورطين فيها\*

تدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات قرار وزير جيش الاحتلال المتطرف العنصري بيينت بناء ٧٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في مستعمرة افرات، ووعوده المشؤومة ببناء وحدات استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة، خاصة في محيط القدس المحتلة، وتعتبره استخفافا اسرائيليا رسميا في الشرعية الدولية وقراراتها، وتحديا سافرا للإدانات الدولية المتتالية للاستيطان والتوجهات الإسرائيلية لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة وفي مقدمتها ضم الاغوار وشمال البحر الميت، واستهتاراً بالتحذيرات الدولية التي صدرت من غالبية زعماء العالم والمسؤولين الامميين التي أوضحت المخاطر الحقيقية التي تترتب على عمليات تعميق الاستيطان والضم، بما تشكله من تهديدات وتقويض لفرص تحقيق السلام وفقاً للمرجعيات الدولية ومبدأ حل الدولتين.

من الواضح ان دولة الاحتلال تستغل الانشغال العالمي والفلسطيني لمواجهة جائحة كورونا، كما تستغل الانحياز الأمريكي الكامل للاحتلال وسياساته الاستعمارية التوسعية لتنفيذ أبشع عملية سرقة علنية للأرض الفلسطينية المحتلة. تحمل الوزارة الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن تداعيات توسيع الاستيطان وتوجهات الضم وفرض القانون الإسرائيلي على المستوطنات في الضفة، كما تحمل اركان الإدارة الامريكية الذين يجاهرون بتأييدهم للضم والاستيطان بشكل متواصل، بما يؤدي الى تدمير واضاعة فرص السلام الحقيقية، ليس فقط من خلال ما تسمى صفقة القرن، وانما من خلال التشجيع الأمريكي لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية. ترى الوزارة ان المطلوب دولياً هو فرض عقوبات رادعة على دولة الاحتلال لإجبارها على وقف الاستيطان، والتلويح بإجراءات وتدابير دولية على لإجبار دولة الاحتلال على التراجع عن خطوة الضم وفرض القانون الإسرائيلي على الضفة. وفي ذات الوقت تطالب الوزارة الجنائية الدولية سرعة فتح تحقيق رسمى في جرائم الاحتلال ومحاسبة المسؤولين الإسرائيليين المتورطين فيها.

<sup>\*</sup> المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النش وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: ipsbeirut@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: /http://www.palestine-studies.org/ar